

البرهان في علوم القرآن

وأجاب الزمخشري أنه ضمن معنى العدة وأجاب غيره بأنه محمول على المعنى من الشرط والخبر كأنه قيل إن زدنا لم نكذب وآمنا والشرط خبر فصح ورود التكذيب¹ عليه .
وقوله اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم² أي ونحن حاملون بدليل قوله إنهم لكاذبون² والكذب إنما يرد على الخبر .
وقوله أسمع بهم وأبصر³ تقديره ما أسمعهم وأبصرهم لأن¹ تعالى لم يتعجب منهم ولكنه دل المكلفين على أن هؤلاء قد نزلوا منزلة من يتعجب منه .
ومما يدل على كونه ليس أمرا حقيقيا ظهور الفاعل الذي هو الجار والمجرور في الأول وفعل الأمر لا يبرز فاعله ابدا .
ووجه التجوز في هذا الأسلوب أن الأمر شأنه أن يكون ما فيه داعية للأمر وليس الخبر كذلك فإذا عبر عن الخبر بلفظ الأمر أشعر ذلك بالداعية فيكون ثبوته وصدقه أقرب هذا بالنسبة لكلام العرب لا لكلام¹ إذ يستحيل في حقه سبحانه الداعية للفعل .
بقى الكلام في أيهما أبلغ هذا القسم أو الذي قبله .
قال الكواشي في قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا⁴ الأمر بمعنى الخبر لتضمنه اللزوم نحو إن زرتنا فلنكرمك يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم .
وقال الزمخشري في قوله تعالى لا تعبدون إلا¹ 5 ورود الخبر والمراد الأمر أو النهي أبلغ من صريح الأمر والنهي كأنه سورع فيه إلى الامتثال والخبر عنه